

مركز دعم التحول الديمقراطي
وحقوق الانسان «دعم»



دورية دعم

الديمقراطية والتنوع الثقافي
الكلمة للأقليات

العدد
1

مركز دعم التحول الديمقراطي
وحقوق الانسان «دعم»

دورية دعم

الديمقراطية والتنوع الثقافي

الكلمة للأقليات

العدد
1

الفهرس :

- 5** الإفتتاحية
- محطة مفاهيمية من خلال
مختارات من مقالات منشورة
- 9** للدكتور يسري مصطفى
- الأقليات في القانون الدولي
- 17** مروة بلقاسم
- رهانات الديمقراطية متعددة الثقافات
قراءة في تقرير التنمية البشرية 2004
الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع»
- 23** يسري مصطفى
- دوافع التعايش: وجهة نظر بهائية
لقضايا المواطنة والديمقراطية
- 39** محمد بن موسى
- الأقليات في الدستور الليبي،
التبو نموذجا
- 57** خالد وهلي
- الأقليات الجنسية في تونس:
مجتمع الميم نموذجا
- 69** محمد صالح قويدر
- ورقة بحثية حول الأقلية
التارقية في ليبيا
- 77** فاتن محمد
- حوارات
- 101** حوار مع الدكتورة امال القرامي
- 106** حوار مع الشيخ راشد الغنوشي

دوافع التعايش: وجهة نظر بهائية لقضايا المواطنة والديمقراطية

بقلم محمد بن موسى¹

1. مقدمة:

كان الأمل في تأسيس مجتمع مسالم ومزدهر فكرياً وروحانياً حافزاً لأصحاب النوايا الحسنة على مرّ العصور، ومصدر إلهام مفكرين، وأدباء، وشعراء وفنانين داخل مجتمعنا التونسي بل قل في كافة أرجاء العالم. إن هذه الرؤية الإيجابية ليست وليدة أحلام طوباوية بل هي مقصد مشترك لكل شعوب العالم يمكن أن تمهد لنا الطريق سويّاً لإتخاذ خطوات ضرورية نحو تحقيق التعايش السلمي المشترك وبناء ديمقراطية demos Kratos يكون فيها للمواطن، بغض النظر على إنتمائه وضميره ومعتقداته، دور «الشريك الفعال» في إدارة الشأن العام res-publica.

فلا غرابة إذا في أن نرى أن تطلعات المواطنة والديمقراطية التي كان يصبو إليها مجتمعنا منذ عقود خلت قد تحقق اليوم جزء منها على نحو بدى مستحيلاً تخيلُه قبل فترة من الزّمان، لكن من الطبيعي أيضاً أن يرى مجتمعنا بأن سقف التطلّعات يبقى أكبر مما تحقق!

وبرغم ما تمّ إنجازه، ففي هذا المنعطف من التاريخ المعاصر لا يغفل المتأمل في الأوضاع الحالية عن رؤية وتيرة الإضطراب اللاحق بالعالم بأسره في جميع المجالات وعلى الإقرار بأن تيّار التغيير الجارف يتقدّم بقوة وسرعة لا سابق لهما. ولا يخفى على أي محلل متفحص صادق أن ترتيب ونظم العالم العتيق (الأسرة، الحوكمة، البيئة، المواطنة، الديمقراطية...) ما فتئ يتزلزل، بقوة تغييرات عميقة طرأت على العلاقات

1 الدكتور محمد بن موسى هو ناشط و أستاذ جامعي تونسي و عضو المكتب الإعلامي للجامعة البهائية بتونس.

الإنسانية في جميع مستوياتها والتي تدعو إلى إعادة التّظر جذرياً في كلّ مناحي الحياة وبالخصوص في العقد الإجتماعي والعلاقة المواطنة التي تنظم النسيج الإجتماعي بين الأفراد والمجتمع والمؤسسات.

ينطبق هذا التحليل، دون أدنى شك، على المجتمع التونسي، الذي شهد تاريخياً تغييرات جذرية في تناول مفهوم المواطنة - من منظور المساواة مثلاً - بإشراك فئات كانت تُعدّ مقصية من دائرة المشاركة في الشأن العام كالعبيد والمرأة، خصوصاً وأنّ بلدنا كان سبّاقاً بين دول العالم في منع الرّق ووضع دستور وفي الاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.

يجدر بنا القول اليوم أن ما أسّس له دستور الجمهورية الثانية - دستور 26 جانفي 2014 - في مجال احترام حقوق الإنسان والديمقراطية هو جدير بالثناء والاحترام. ومن الواضح أن تطورات شعبنا تظل أكبر مما تحقق من تركيز للحريات ومن صون للكرامة ودفع للمساواة بين أفراد الشعب، فعليه حريٌّ بنا، في هذا المجال، تقييم دستور البلاد الجديد من زاوية ما تم تحقيقه لضمان حقوق المواطنين وحفظ كرامتهم دونما إقصاء، على غرار احترام الأقليات في بلادنا.

فقضية الاعتراف بالأقليات بصفة عامة والدينية بصفة خاصة في بلادنا كجزء من النسيج المجتمعي تظل، للأسف، من القضايا المحرمة tabous، نسعى أن لا نخوض فيها، إلى درجة أنّ، لراحة ضمائرنا، يمكن أن نوهم أنفسنا بعدم وجود ذلك "الصف" من المواطنين أصلاً. فالاعتراف بوجودها من الناحية الديمقراطية - كشكل من أشكال الحكم - يكفل لها الحق في المشاركة على قدم المساواة مع بقية المواطنين في اقتراح، وتطوير، وإستحداث لقوانين التي تشمل كل مناحي الشأن العام وكافة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي.

وهنا نرى أن كل ذي رأي سديد سيتفق لا محال مع ج. كرانس (2013) في القول بأنه من غير الأخلاقي éthique أن نحرم أي فرد أو أية أقلية كانت من إنتماؤها إلى مجتمعها ووطنها - le droit de cité - ومن مشاركتها في إدارة الشأن العام كما تقتضيه الديمقراطية بغض النظر عن إختلاف العقائد والضمائر.

إنّ قضية احترام الأقليات وإشراكها في إدارة الشأن العام، في نظرنا، ليست «فئوية» أو «ذاتية» أو منفعية ضيقة في جوهرها، بل هي معيار من معايير الديمقراطية والمواطنة التي يجب إعتماده لتقييم تقدم الأمم في إعترافها الصادق بحقوق الإنسان. وهي أيضاً

مؤشراً لتقدم الشعوب والأمم ولنضجها في تقبُّل الإختلاف والمختلف، بل أكثر من ذلك في بناء «مشروع مجتمعي» مشترك يكون فيه لكل دور مواطنيَّ وحقوق وواجبات. إذ لكل فرد الحق في أن يستلهم، من خلال معتقده وضميره ووجدانه، مشاركته المواطنة والحضارية مثرياً إذ ذاك قضايا الشأن العام ومستجيباً لإحتياجاته بتقديم الحلول لمعضلاته. فالبهائيون، كجزء من المجتمع التونسي، لهم تصورات وأفكار يستلهمونها من رسالة حضرة بهاء الله وكتبه السماوية. ليس لهم هدف سوى المساهمة في بناء حضارة مسالمة مزدهرة مادياً وروحانياً.

2. المواطنة والديمقراطية عبر التاريخ:

من الواضح أن المواطنة مفهوم متحرك ومتدرج في الزمان، أخذ أشكالاً ومعانٍ عدّة عبر التاريخ. ففي المدينة الأثينية مثلاً، كان الحق في المواطنة le droit de cité لا يمنح للكل، بل كان حكراً على فئات دون أخرى، وعلى الرجال دون النساء، وعلى السادة دون العبيد. وبالمثل شهدت الإمبراطورية الرومانية معنى خاصاً بها للمواطنة، حيث لم يكن يُسند هذا الشرف إلا لأحرار إنتموا لقبائل محددة قاطنة مدينة روما. لكن ما فتئوا لاحقاً أن ضمّوا إليهم في مرحلة أولى كل السكان الأحرار بإيطاليا إلى أن عمّ هذا الإعتراف كافة أحرار الإمبراطورية.

لاحقاً كان للحضارة الإسلامية دستوراً سُمي بـ«دستور المدينة» تمت كتابته فور هجرة النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- إلى المدينة، ويعتبر بعض المؤرخون والمستشرقون «صحيفة المدينة» تلك كأول دستور مدني في التاريخ، وأعتبر مفخرة من مفاخر الحضارة الإسلامية والإنسانية جمعاء، ومعلماً من معالم مجدها السياسي والإنساني. ومن الخصائص الفريدة لهذا الدستور تنظيم العلاقة بين جميع الطوائف الدينية (مسلم وذمي وكافر) وقبائل (قرشية ومدنية)، والمهاجرين والأنصار وغيرهم. وعليه صارت جملة من الحقوق مكفولة.

عبر هذا العرض الوجيز، يمكن أن نستخلص أن المجتمعات التقليدية بُنيت على أساس هرمي لا يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات. بل، فلنقل أن النساء والعبيد وأصحاب الأديان الأخرى، - رغم ما أتى به الإسلام من تطور - بقوا في مقام أدنى من المواطنين أصحاب السبق والأولوية.

أما في هذه الحقبة المعاصرة التي كثر فيها التنظير لمفهوم المواطنة والديمقراطية، يرى جيرال نيراجا Niraja G. (Citizenship and its Discontents : an Indian Jayal

أن هذا التطور هو وليد تفاعل حاصل بين الفكر القومي والديمقراطية والدولة في مفهومها المعاصر، تبنى من خلاله علاقة عمودية مع مؤسسة الدولة وأفقية بين أفراد المجتمع الواحد محققين بذلك هوية مشتركة.

فيكون عندها، على غرار ما يعتقد روجيرز سميث

،(Smith Rogers "Citizenship and the politics of people building", 2001)

للفرد أو للمجموعات المتعايشة سويًا إعراف بمواطنيتهم وبالحق في العيش الجماعي. فيُنظر إليهم كأعضاء منتمون إلى «مجتمع سياسي» يسعى لتحقيق العدل والمساواة في ما بينهم ويحاول تجاوز كل الفروق الطبقيّة والدينيّة والأثنيّة والجنديّة بين المواطنين (مارشال توماس)(Citizenship and Social Class, 1950).

إن لبنات المواطنة والديمقراطية التي وضعت عبر التاريخ القديم والمعاصر، على أهميتها، أضحت غير كافية لمواجهة إستحقاقات العصر ورخاء الجميع دونما إقصاء في أرض صارت كالوطن للكل. لكل فرد الحق في المواطنة الفعلية فيها، ولكلّ الحق في المشاركة في البناء وفي المعرفة وفي توليدها وفي أخذ القرار. إن هذا المنظور يرى في كل إنسان كائن نبيل نفيس يزخر بالقدرات والمواهب التي يجدر بالجميع الإحاطة بها ورعايتها. إن الأرض التي ستعمّر عندها ستكون كالحديقة المتعددة ألوانها وعطورها تسرّ الناظرين، متحدة في تنوعها كالسنفونية الغناء. لا «أخرية» في تعاملنا مع بعضنا البعض، بل الكل يحس بالأم الآخرين والكل يفرح لفرحهم. تتحقق في وحدتهم صورة الجسد الذي إذا مرض عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

فهدف الجميع اليوم تحقيق «مواطنة إيجابية»، لن تتحقق وتأتي أكلها إن لم تجد أرضية حاضنة من الوحدة والتآلف. وحدة لا تخشى التنوع والتعدد بل تحميه وتحافظ عليه وترى فيه قوة وثراء وجمالاً بل وإنعكاساً طبيعياً للهوية الإنسانية فالوطن كالألم لا يمكنه أن يفرق في الحب والعطاء بين أبنائه وهو بذلك يكون قدوة للمواطن الذي بدوره يتعلم بأن يشمل في مشاعره القلبية الصادقة تجاه وطنه كافة أبناء وأطياف وطنه ومجتمعه.

3. أيّ مواطنة للأقليات في تونس؟

قبل أن نشرع في الإجابة على سؤال «أيّ مواطنة للأقليات؟» من المهمّ أن نستأنس في هذه المرحلة بتعريف لمعنى الأقلية، فهي «مجموعة عرقية أو إقليمية أو دينية أو

غيرها تمتلك هوية خاصة، وتفوقها عددياً بقية السكان. هذه المجموعة لها ملامح مختلفة عن المحيط الاجتماعي حولها، مما يجعلها تعاني من تسلط الأغلبية التي تتمتع بمنزلة إجتماعية أعلى وإميازات أعظم تهدف إلى حرمان الأقلية من ممارسة كاملة لمختلف الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، تحدُّ بذلك من دورها في مجتمع الأغلبية، وتختلف الأقليات من حيث العدد والمنزلة الإجتماعية، ومدى تأثيرهم في مجتمع الأغلبية الذي ينظر إليهم على أنهم غرباء عنه أو كعضو معتلّ في كيانه. وقد بلغ الأمر إلى حد العزل الكلي لجماعات الأقلية كبتتر عضو معتلّ من بقية الجسم.

في هذه المرحلة من التحليل لعلاقة المجتمعات بأقلياتها - أو فننقل علاقة الأغلبية بالأقلية - من المهم الإقرار بأن وجود الأقليات يسبب، لا محالة، عدم إستقرار للمنظومة المجتمعية السابقة ويعكّر صفو وعي وتفكير ذلك وإستقرّ في «منطقة الراحة» confort zone الذهنية والقانونية في إدارة الشأن العام والديمقراطية. لذا يكون وجود الأقليات في المشهد المجتمعي محكاً يدعو لمراجعات عميقة للأنظمة المجتمعية والقانونية والقيمية للمجتمع. ولذا يتعامل مع وجود الأقليات بقوة - وعنف مادي ورمزي (BOURDIEU, 1978) أحياناً. تودّ الأغلبية، رغبة في كف الصدع، إرجاع المنظومة إلى سالف عصرها وإستقرارها. لذا، كثيراً ما تُستبعد هذه الأقليات من المشاركة في الحياة العامة على غرار المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لمجتمعاتها. وعلى العكس، من شأن إحترام حقوق الأقليات أن يساعد على تحقيق مجتمعات مزدهرة مادياً وروحانياً ينعم فيها الجميع بحقوق الإنسان والتنمية والأمن ويكون الكل شريك في بناء هذا الصرح. لأن «حرية الضمير»، كما يشير جون رولس في كتابه الشهير نظرية العدل (RAWLS, 1971, p. 181) تعدّ من أسس إقامة العدل في المجتمعات.

يبقى السؤال الأساسي الذي لا غنى عنه هو: هل لدينا الرغبة في العيش السويّ وفي «قبول» الآخر و التعايش معه وبالإقرار بالتنوع وبحرية الضمير؟ ألسنا مع الطرفة القائلة: «ذات يوم، لعدم إشتغال فرامل سيارته، وجد سائق نفسه بين خيارين أخفها مرّاً. أمّا الأول فيتمثل في دوس مجموعة من خمس عملة كانوا على مقربة من سيارته والثاني يتمثل في قتل واحد فقط لو حاد بالسيارة إلى اليمين. فما عسى أن يختار! فأى الخيارات منصفة يا ترى؟». للأسف،

تبدو الأقليات القربان الذي يقدم في كل مرة للتضحية. فلنتذكر المناقشات التي سبقت كتابة دستور 2014 كيف قوبل مقترح بعض نواب المجلس التأسيسي تدوين حقوق



الأقليات بصدّ لا مثيل له من قبل بقية نواب المجلس معللين بأن «الحق في المواطنة» هو الكفيل بضمان حقوق الجميع².

من الواضح هنا، أن وراء هذا الجدل فهم محدود لمعنى المواطنة، وعليه لمعنى العدل (RAWLS, 1971) تجاه كل المواطنين رغم كل الإلتزامات والمعاهدات الدولية تجاه قضية إحترام حقوق الإنسان. والمصادقة على بعض بنود الدستور إلا تكريس لهذا التمييز بين المواطنين³ !

من الحريّ الإقرار في هذا المجال أن الفهم القديم لمعنى الدولة والمواطنة بالمنظور «التراتبى» والتصنيفى للمواطنين لم يعد يفي لتطلعات العصر وتحدياته كما يشير لذلك بن حبيب سيلا

Seyla (Borders, boundaries, and Citizenship, 2005)

« We are like travelers navigating an unknown terrain with help of old maps, drawn at different time, and in response to different needs »

فيمكن لنا وصف هذه النظرة للمواطنة بأنها مزدوجة الوجهه Janus faced (Hampshire, 2013, p. 107)، إقصائية للبعض ومنحازة للبعض الآخر، لا تعير نفس الحقوق والواجبات لكل المواطنين.

4. من هم التونسيون البهائيون وما هي مساهمتهم في بناء المجتمع؟

قبل أن نخوض في موضوع «من هم التونسيون البهائيون؟» وفي مساهمتهم لبناء مجتمع مزدهر مادياً وروحانياً وما هي معتقداتهم ومتى دخل الدين البهائي إلى تونس نرى أنه من المهم القول في بادئ ذي بدئ أن، ومن وجهة نظرهم، يرى البهائيون أن الحضارة الإنسانية في مسارها تقدّم لنا البرهان والدليل على أن الدين قادر أيضاً على التأثير في بنية العلاقات الإجتماعية تأثيراً عميقاً. ومن الصعب حقاً أن نجد أيّ تقدّم جوهريّ في الحضارة الإنسانية إلا وكان نابعاً عن قيم روحانية. فهل في الإمكان أن نتصوّر إذاً بأن العبور إلى المرحلة الختامية في هذه المسيرة التي أسفرت آلاف السنين لتنظيم الكرة الأرضية سيتمّ ويتحقّق في خواءٍ روحيّ؟

2 حوار للنائب خميس كسيلة. <https://www.babnet.net/kiwidetail-48534.asp>. انظر أيضا <https://www.turess.com/fr/businessnews/34277>

3 الفصل 74 من دستور الجمهورية الثانية: «الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام.»

يرى المؤرخون رؤى وتفسير عدّة لانبعثات الحضارات وتتاليها. فمنهم من خال أنّ العقل البشري هو الفيصل في خروج الحضارات إلى حيز الوجود والآخر رأى أن للثقافة الحظ الأوفر في ذلك، كما يرى ابن خلدون في العصبية والحمية والشوكة العلة في دورة الحضارات وتتاليها. فعلى غرار ما تقدم به المؤرخ

Toyenbe (1977, *La Grande Aventure de l'humanité*) ، بعد بحث دءوب في تاريخ الإنسانية، يرى البهائيون بأن الأديان كانت ولا تزال العنصر الأقوى من حيث التأثير في حركة التاريخ وفي بعث الحضارات.

نقول هذا القول ونحن مدركون أن معظم الآراء والأدبيات التي تتحدث عن التعايش والمواطنة والديمقراطية توجه أصابع الاتهام إلى الدين والمعتقد. فعلى عكس الرأي السائد، نحن نرى بأن المعتقدات والمبادئ الدينية عززت قيم الإتحاد لدى الشعوب وحفزتهم على تعميق علاقتهم مع مختلف مكونات مجتمعاتهم وأشعلت فيهم جذوة الإبداع والاختراع. فالدين يوقظ في الناس جميعاً قدراتهم على المحبة والتسامح والإبداع ومجابهة أخطر الصعاب ومحو التعصب وتقديم البذل والتضحية في سبيل الصالح العام، والعمل بالتالي على ضبط أهواء الغريزة الحيوانية. فعليه، لا يسعنا إلا القول بأنه سيكون للدين دور محوري في بعث حضارة عالمية ومدنية كونية.

فنحن نميل إلى رؤية غائية téléologique لتاريخ يكون مآله لا محالة تحقيق وحدة الجنس البشري وتحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة ودحض كل التعصبات، تتماها مع مقولة إيمانويل كانط الشهيرة «ما قيمة الإطار على حكمة الخالق في مملكة الطبيعة مع اليأس من عنايته وحكمته في تاريخ الإنسان

»(Idée d'Une Histoire Universelle Au Point De Vue Cosmopolitique، 1784)

إجابة على سؤالنا، يرجع دخول الدين البهائي إلى تونس إلى سنة 1921م، أي منذ حوالي قرن، عندما حلّ ببلدنا السيّد محي الدين الكردي، وهو بهائي مصري من شيوخ الأزهر الشريف، قدم إلى بلدنا ليبلّغ رسالة حضرة بهاء الله. أعلن حضرة بهاء الله دعوته في بغداد سنة 1863م وكان العرب من أوائل الذين استجابوا لرسالة حضرته، والتي تعلن في جوهرها أن البشرية أسرة واحدة.

بعد قدوم الشيخ الكردي، آمن عدد من التونسيين بالدين البهائي وساهموا بدورهم في إيصال هذه الرسالة المقدّسة إلى أصدقائهم ومعارفهم. ومنذ ذلك الحين، يعمل البهائيون في تونس على تطبيق تعاليم دينهم من خلال المشاركة الفعالة مع أبناء مجتمعهم لبناء قيم روحانية وأخلاقية تساعدهم على المساهمة معاً في بناء حضارة

إنسانية جديدة عالمية الأبعاد متجذرة في هويتها التونسية الأصيلة ومفتحة على العالم، تتميز بتناسق بين التطور الروحاني والمادي، وهم بذلك جزء لا يتجزأ من نسيج مجتمعاتهم ملتزمون بخدمته ومُتفانون في محبته.

يحرص البهائيون على إبداء الرأي في القضايا والحوارات التي تساهم في رفعة وزدهار بلدهم، بالتوافق مع ما يؤمنون به من قيم ومبادئ إنسانية سامية، من قبيل المساواة بين المرأة والرجل، ودحض التعصبات بأنواعها دينية كانت أو عرقية أو طائفية، وتكريس روح التعايش السلمي والحيبي، وذلك من خلال المشاركة في الحوارات المتعلقة بالشأن العام للمساهمة في خدمة الوطن والمجتمع⁴.

مثال ذلك مشاركتهم في مداورات المجلس التأسيسي الخاصة بكتابة الدستور الجديد بتقديم رؤيتهم بكل تواضع ومحبة للجان ذات الصلة. كما شاركوا في عديد الحوارات والفضاءات التي تعمل على خلق المواطنة الإيجابية وإرساء قيم التعايش. بالإضافة إلى مداخلاتهم ومساهماتهم في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة كما تفيد بذلك مواقعهم⁵ (البهائيون، 2018).

● إطاعة الحكومة ومنع الاشتراك في الشؤون السياسية والحزبية

من المبادئ الهامة التي ركز عليها حضرة بهاء الله بشدة هو منع أتباعه من التدخل في الشؤون السياسية الحزبية بأي شكل من الأشكال. وقد يتوقع المرء، من اللحظة الأولى، أن يشارك أفراد الجامعة البهائية في الفعاليات السياسية الحزبية الواسعة في العالم تعزيزاً للأفكار العالمية التي ينادي بها البهائيون. وفي الواقع فإنّ العكس هو الصحيح حيث يجوز للبهائيين بأن يصوتوا للمرشحين وينتخبوا ما يمليه عليهم ضميرهم أولئك الذين يمكن لهم أن يساهموا بشكل جاد وثمرمين للمجتمع الذي يعيشون فيه. كما يمكن للبهائيين أن يقبلوا الوظائف الحكومية غير السياسية شريطة ألا ينضموا إلى حزب سياسي أو يقوموا بالترويج لحركة أو حزب معين.

والسبب في ذلك راجع إلى العقيدة الأساسية للبهائيين وهو أنّ التحدي الرئيسي الذي يواجه جميع الشعوب والأوطان هو الوصول إلى وحدة الجنس البشري. أشار حضرة بهاء الله في كتاباته بأنّ التقدم الإجتماعي الحقيقي يعتمد على مدى وصول الحضارة الإنسانية لهذا المستوى الجديد من التطور. وفي هذا السياق قال حضرته: «لا يمكن الوصول إلى رفاهية الجنس البشري وأمنه وسلامته دون الوصول إلى وحدته.»

4 مدونة البهائيون في تونس حوارات تونسية [/https://www.hiwaratbahaitn.org/blogbahai](https://www.hiwaratbahaitn.org/blogbahai)

5 الموقع الرسمي للبهائيون في تونس www.bahai.org - www.bahaitn.org

إنّ مبدأ عدم المشاركة في السياسة له علاقة وطيدة من الناحية العملية ومن الناحية العقائدية بالمبدأ البهائي بإطاعة الدولة والولاء لها. حيث دعا حضرة بهاء الله أتباعه إلى إطاعة السلطات الحكومية وعدم السعي إلى الحط من شأنها أو تقويض أركانها. وإذا تغيرت الحكومة على الجامعة البهائية أن تنقاد للإدارة الجديدة وتكون مطيعة لها بنفس الروح من الإخلاص والوفاء مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التدخل في الشؤون السياسية. ودليل ذلك، يفضل حضرة بهاء الله قائلاً: «على الأعباء أن يطيعوا الحكومة وينقادوا لها بموجب النصوص الإلهية.» - «أمر وخلق»، المجلد 3، ص 270

«بعد معرفة الحق جلّ جلاله هناك أمران لازمان هما إطاعة الدولة وخدمتها ثم التمسك بالحكمة وهذان الأمران هما سبب ارتفاع ورقي الوجود.» - «أمر وخلق»، المجلد 3، ص 270

فيمكن لنا القول بأن البهائيين قائمون على خدمة بلدانهم والشأن العام دون الإنخراط في المجاذبات والمناورات الحزبية، لأنّ من خصائص السياسة الحزبية مناصرة جهة ومعاداة جهة أخرى مما يغسّر لها إيجاد حلولاً للمشاكل ذات الصلة العالمية في أساسها.

5. من الصراع والصدام إلى التعايش السلمي:

بالإعتماد على نظرية هيرودوت (الملاح، 2001) للتاريخ يقترن مسار التاريخ من وجهة نظره بتتالي فصول الطبيعة ومكوناتها. فنرى أنه من الجائز القول بأن الإنسانية تنمو نمواً عضوياً متدرجاً إلى أن تبلغ نضجها، مثلها كمثل البذرة التي تنمو وتتطور في مراحل نشوئها وتمر بأطوار مختلفة إلى أن يكتمل نضجها فتؤتي أكلها وينعم بها الجميع. ولكي يكتمل هذا النمو العضوي، تحتاج النبتة إلى "قوى". فبالمثل تحتاج الإنسانية، بدورها، للتقدم من طور نمو إلى طور أعلى، ومن مستوى نضج إلى مستوى أنضج، إلى "قوى" كفيلة بتحقيق الطفرة اللازمة.

● تصوّر لمفهوم القوى Conceptualizing Forces:

نرى من المهم هنا أن نتوقف لبرهة للتأمل والتفكير في مفهوم القوة الحيوية كمحرك أساسي للدفع قدماً بحركة التاريخ. فمن الواضح مما سبق ذكره، أن فيما مضى، كان يُرى في الصراع والصدام "القوة الحيوية" القادرة على تغيير السائد والمألوف من الأوضاع وإستبدالها بأخرى. فلا تغيير الأمور ما لم تتوفر الحماية والعصبية وقوة الجند

(أبن خلدون 2015)، اللازمة لبرزوغ دولة على حساب حمياتٍ وهوياتٍ أخرى. فالحروب قدر محتوم (Huntington، 1996).

اليوم يمكن للمتأمل المتفحص للإطار المفاهيمي السائد للقوة - في أشكالها الناعمة (المعرفة والإعلام...) والخشنة - أن يرى أنّ مظاهر الهيمنة والسباق والتنافس على السلطة الأبوية لا زالت قائمة. فالهويات الدينية والعرقية والقومية والمصالح الفئوية الضيقة ما فتئت تتناحر وتتحارب، حتى جاز القول بأن التنوع والتعدد، كما أقلق مضاجع المجتمعات البدائية، لا زال ليوم الناس هذا يسبب الخصومة والعداوة والفتن والحروب.

في هذا الإطار، تفيدنا الأبحاث المعاصرة (BOURDIEU, 1978) - خصوصاً نظريات ما بعد الحداثة - بمعلومات إضافية حول مصادر القوة والسلطة، إذ تعتبر أن القوة «قوات» والسلطة «سلطات». فالنظريات المعاصرة ما فتأت تنتبه للعلاقة المتينة بين المعرفة والسلطة وحتى العلاقة بين الخطاب أو اللغة وإستفحال الهيمنة الثقافية من خلالها. فيمكن القول هنا أن الإنسانية بصدد الإنتباه - أو لنقل الخروج رويداً رويداً من طور القوة والسلطة والعنف المادي ولكن ليس بعد من ما يمكن تسميته بـ«القوة الناعمة». إن المشهد ليس بالقاتم، فبورق الأمل تخترق حجاب الظلام. إذ أصبح التنوع والتعدد يُعتبر أحد أهم ركائز النجاح والتقدم والرخاء الجماعيّ في العديد من المجتمعات المعاصرة وفي إختصاصات كثيرة. ففي العديد من المجالات تمّ الإنتباه إلى مصادر القوة والنجاعة الحاصلة من تضافر الجهود في العمل الجماعي التشاركي والتكاملي والشامل، حتى صرنا نغير أهمية للذكاء الناجم عن مشاركة الأفراد في العديد من أشكال المشورة وإتخاذ القرارات. فيكونُ مرثلاً هذا التعاون ما يمكن إعتباره كائن فائق الذكاء (Super Organism) مؤلّف من عدد من الكائنات المستقلة المتعاونة والمتآزرة فيما بينها، كخليّة نحل، تتكامل مكوناتها كلّها في إطار مشروع موحد يهدف إلى الولوج للصالح العام.

فإن إعتبرنا، مجازاً، الإنسانية كالإنسان نلاحظ أنها تمرّ من مرحلة رضاعة، ثم طفولة، ثمّ مراهقة إلى سنّ النضج، أين تقترن الطفولة والمراهقة بتحقيق الذات والمنافسة مع الآخر لحدّ العنف والصراع والصدام أحياناً. أمّا اليوم، وهو سنّ رشد البشرية، صارت قوة «الإتحاد والإتفاق» نور يضيء الطريق ويهتدي به نحو آفاق وإستحقاقات جديدة وتعييدات أكبر فأكبر.

إن هذا المنحى من التفكير يتماهى، بالضرورة، مع مفهوم «غائية التاريخ» الذي أشار له ايمانويل كانط في مقترحه الرابع (بدوي ع، 1981، صفحة 285). فإن للطبيعة غاية

قصوى ألا وهي إيصال "التعارض" الاجتماعي إلى ذروته حتى تصل الإنسانية إلى نظام يتماها مع قوانين الطبيعة. يخرج عندها الإنسان من البداوة والهمجية والعزلة، تسود الرغبة في الوصال والعيش الجماعي، بالمشاركة والتكامل مع الآخر لبناء وحدة تكون المعراج لتأسيس الحضارة. ومن وجهة نظر كانط، في مقترحه الخامس (صفحة 287)، تصل الإنسانية، جراء نماء كل استعدادات الإنسان المكمونة، إلى الولوج إلى تحقيق مجتمع مدني ناضج يحكمه قانون عام.

فالسؤال المائل أماننا الآن هو ما هي قوى التفكيك والهدم الحالية وما هي طرق عملها ونفاذها، وما هي الغاية منها؟ سيكون المأرب من هذا المنحى التعرف على معنى سيرورة التاريخ الذي هو، كما سبق وقلنا، محاولة للإجابة على «لماذا؟» (CARR, 1964) علنا نجد العلة من وراء تغيرات الأحداث وتجددُها وما هو مآلها ووجهتها؟

في هذا المنعطف من تاريخ الإنسانية، نرى مع عالم الاجتماع والفيلسوف المعاصر ادغار موران في كتابه La Voie (2011) "السييل" أن التحول الهائل metamorphosis الذي تعيشه الإنسانية يستوجب "تغيير وجهة"، إذ أضحت علل وتداعيات هذا التقلب العلمي والتقني والإقتصادي والحضاري تسيطر على الكوكب بإسره. ويضيف أن تاريخ الإنسانية مليء "بتغييرات وجهة" جذرية يعزوها مَفَكَّرُنَا إلى مبادرات هائلة على غرار الأديان.

6. نحو إرساء قاعدة مشتركة للوحدة والتعايش: دعوة للتفحص الصادق

إن الحاجة الماسة لإرساء قواعد الوحدة والتعايش في بلدنا تستوجب أولاً الإعراف بثرء التنوع فيه. فلم يعد الوصف المعتاد للمنطقة بأنها أحادية اللغة والدين والعرف معبراً تعبيراً كاملاً عن طموحات سكانها ومعتقداتهم. وهذا في حد ذاته ليس مجدياً لإيجاد قاعدة مشتركة لحوار يشمل جميع الأطياف. لذا من الضروري لأي بلد يأمل في إحلال التعايش السلمي فيه أن يقدر غزارة التنوع فيها ويثمنه.

هل في إمكان أيّة محاولة جدّية تهدف إلى إحلال التعايش السلمي بين مكونات المجتمع بمشاربها المتنوعة أن تبدأ بدون فحص صادق لتلك الأصوات الغاوية المحرّضة على الفتنة والتي أوصلتنا لهذه الحافة من التاريخ؟ هل من الممكن تجاهل آثار التعليم والإعلام والثقافة العامة على قدرتنا في المضي على درب التعايش؟ هل بإمكاننا أن نتفحص تلك المفاهيم دون شراكة كاملة صريحة صادقة من كل فرد في مجتمعنا؟ أي عدسات تلك التي ننظر من خلالها لمن نحسبه «آخر»؟ ما الأفكار والتقاليد والأحكام

المسبقة التي يجب أن نتركها حتى يتسنى لنا التفكير في مستقبل أفضل للأجيال القادمة؟
فالدعوة للتفكير والتأمل في موضوع التعايش مفتوحة للجميع دونما إقصاء أو تمييز
لأنّها قضية حياتية، الكل شريك فعال فيها، وتمس كل الأصعدة وطنياً وإقليمياً وعالمياً.
إنّها قضية كل إنسان بغض النظر عن دينه ولونه وجنسه وعرقه ومعتقدده. هل صار من
الصعب علينا أن نرى بعضنا البعض كخلايا جسم واحد نعيش في أرض واحدة ينعم فيها
الكل بالحياة الكريمة والراحة والرخاء؟

7. دوافع التعايش:

إن المشوار الذي قطعته شعبنا في بناء وعيه الجمعي بضرورة العيش السوي لهو حقاً
جدير بالتنويه والتمجيد. إن ما تم تحقيقه عبر القرون من دحض للتعصبات الجندرية
والعنصرية والعرقية والقبلية وبناء الوعي الجمعي لهو جدير بالتنويه. لكن من الصدق أن
نقول أيضاً أن احتياجات العصر وتطلعات المرحلة هي أكبر من ما تم إنجازه. فمن باب
الإستعارة يمكن القول أن الإنسانية خرجت من مرحلة طفولتها ومراهقتها وبلغت إلى سن
نضج يفرض دون أدنى شك إستحقاقات وتحديات جديدة لا محالة.

دعنا نبدأ بالاعتراف أن مجتمعنا، بالرغم من ما تمّ إنجازه عبر التاريخ، لم يزل متصدّاً
ومتفككاً بين تصنيفات وثنائيات فقر مدقع وغناء فاحش، جهويّات وعروشية، مثقفين
وغير مثقفين، خبراء وغير خبراء، ذكور وإناث، مؤمنين وملحدين، متدينين وكفار. حتى
فنوننا ومحادثاتنا اليومية مضت تعزز الفروق بيننا بأساليب السخرية واللعين. أيضاً
مناهجنا في التعليم، دينية كانت أو علمانية، قد شيّدت جدران التعصب وعمقت الهوة
بين الجميع وحتى بين أفراد الأسرة الواحدة. وقد ساهمت الوتيرة المتسارعة للأحداث
خلال العقد الأخير في تعزيز مواقف ومقاربات تهدد بشكل مباشر السلم الإجتماعي وقيم
التعايش والتسامح وتدفع البعض نحو تبني خطاب صدامي يروج للكراهية والفرقة يتطور
في بعض الأحيان إلى مواقف وتصرفات تتسم بالعنف والصراع والدموية.

● الوحدة في التنوع

إنّ رفاهية المجتمعات وسلامها وأمنها لن تغدوا ممكنة إن لم تدرك وحدتها. وتصور
رؤية للتعايش يتطلب الوصول لإدراك مشترك حول أصلنا وهويتنا الإنسانية الواحدة. إن
الحقيقة الإنسانية التي تؤكد بأننا جميعاً، رغم تباين وتنوع أفكارنا وتجاربنا و أعرافنا
ومعتقداتنا، من أصل واحد مشترك هي نقطة إنطلاق لا يمكن إغفالها وأساس ينبغي

أن نبني عليه الحلول التي تعزز من روح التسامح والتعايش في مجتمعنا وبين مختلف مكوناته. ففي هذه المرحلة من تاريخ البشرية أصبح إتحاد وتآلف البشر ليس مطلباً جوهرياً على مستوى المجتمعات والدول فقط، بل على إمتداد الجنس البشري بأكمله. لقد حان الوقت أن نوسع نطاق عملنا وأن نتحدى أي أصوات مدمرة تدعو لغير ذلك. وإذا أردنا أن نغير واقع منطقتنا من واقع الحرب والإرهاب الذي ساد في الفترة الماضية، فإنه حري بنا، نحن سكان هذا البلد، أن نعترف بهذه الحقيقة وأن نعكسها في كل تعاملاتنا. فالإنسانية كجسد الإنسان السليم، تتكامل أعضائه المتنوعة في وئام تام للمحافظة على سلامة الجسم.

إذا كان الإنسان في حقيقة خلقه مزيج من جسد مادي ونفس ذات طبيعة روحية هل يجدي أن تكتفي عمليات التنمية ومشاريعها على التنمية المادية للمجتمع وتجاهل تطورها الروحي والوجداني؟ إذا كان الهدف من الدين وبعثة الرسل هو إتمام مكارم الأخلاق وبت القيم الأخلاقية العالية النبيلة هل يقبل من الخطاب الديني أن يكون معززاً لتفرقة والتجزئة ومشحوناً بلغة تبعث على العداة والكراهية؟

وحقيقة الأمر، أن الكثير من الصّراع والعدوان أصبح من خصائص أنظمتنا الإجماعية والإقتصادية والدينية، وبلغ حدّاً قاد العديد من الناس إلى الإستسلام للرأي القائل بأن الإنسان فُطِرَ بطبيعته على سلوك طريق الشرّ (HOBBS، 1651) وبالتالي فلا سبيل إلى إزالة ما فُطِرَ عليه. وبتأصل هذا الرأي في التفوس والتمسك به، نتج تناقضٌ وُلد حالة من الشلل أصابت شؤون البشر؛ فمن جهة لا تعلن شعوب كلّ الدول عن إستعدادها وتشوقها للسّلام والوئام لإنهاء حالة الفزع الرهيبة التي أحالت حياتها اليومية إلى عذاب. ومن جهة أخرى نجد أن هناك تسليماً لا جدل فيه بالإفتراض القائل إن الإنسان أنانيٌّ، مَحْرَبٌ للعدوان ولا سبيل إلى إصلاحه، وبناءً عليه فإنه عاجزٌ عن إقامة نظام إجماعيٍّ مسالم وتقدُّميٍّ، متحرِّكٍ ومنسجم في آنٍ معاً، يُتيح أقصى الفرص لتحقيق الإبداع والمبادرة لدى الفرد، ويكون في ذات الوقت نظاماً قائماً على التّعاون وتبادل المنافع.

• من التسامح إلى التعايش

إتخذ أسلافنا التسامح كخطوة نحو التعايش منذ زمن بعيد. وإذا نظرنا للتطور العضوي والأخلاقي للمنطقة وارتأينا أن التعايش يمثل مرحلة وسطى بين التسامح والسلام المستدام فإن أملنا أن نجتاز هذه المرحلة الراهنة من الإضطراب سيزداد. إن

مفهوم التسامح ليس بغريب عن منطقتنا فتاريخنا حافل بالتجارب الثرية في هذا الصدد. ولا نغفل أن تاريخنا قد شهد الكثير من الحروب والصراعات المؤسفة ولكن أيضاً لا يمكن إنكار ما شهدت المنطقة من إنجازات في تحقيق السلام. فعندما كانت مناطق أخرى ترزح تحت وطأة الحروب الطائفية والدينية وينخرها التعصب كان لمنطقتنا بعد ظهور الإسلام وحتى القرن التاسع عشر نصيب لا بأس به من دُقب اتسمت بالتسامح والتعايش بين الأجناس والأعراق المختلفة تلك الحقب من السلم النسبي شهدت أيضاً ازدهار مادي و طفرات في شتى المجالات.

ويجدر بنا تقييم عمق التغيير الذي حصل في بنية المجتمعات ونسبة إمتلاك الناس لهذا المشروع الإصلاحى بروية وحياد. فمثلاً من الصدق أن نقول، أن ما كان يحكم العلاقة بين أصحاب الديانات المختلفة أيامها، هو مفهوم «الذمية»، أي أن «المواطنين»⁶ لم يكونوا متساوين أمام القانون فالبعض يدفع الزكاة وأهل الكتاب يدفعون الجزية. كما تشير الدراسات الميدانية المعاصرة أيضاً أن التعصب اللوني لا يزال مستحقلاً. لم تكتفي شعوبنا ومصليها بالتفكير في الشأن الديني والعبودية فقط، بل كان لقضية المساواة بين المرأة والرجل مراجعات عميقة كان لها أيّما تأثير على بنية مجتمعاتنا. ففي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان لشخصيات فذة كالتاهر الحداد (1899- 1953) (امراتنا في الشريعة والمجتمع، 2011) تأثير عميق في المسار التنويري للمنطقة. ففي كتابه الشهير أراد وضع لبنات مجتمع الكلّ فيه متساو. وللأسف، ما زالت وضعية المرأة في مجتمعنا، بالرغم من حصولها على العديد من الحقوق، معلقة. إذ تبقى العقليات وعمق التغيير هو العائق نحو المساواة.

لا يمكننا أن نكتفي بالإستشهاد بالصفحات المشرقة من تاريخنا، بل ينبغي أن نسأل أنفسنا ما هي مساهمات مجتمعنا في بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة. إن واقع عالم تقاربت فيه المسافات وتقلصت فيه الحواجز يفرض علينا أن ننظر إلى مجتمعنا ضمن الإطار الإنساني العام وليس من منظور ماضويّ أحادي لا يتجاوز حدود الفكر أو المذهب أو العرق. إذ لا يكون الإرتقاء بمجتمعنا من خلال التغني على أطلال ماضي جميل بل من خلال بناء آفاق مستقبل أجمل، لأنّ من الصعب تخيل مجتمعنا وهو يتسابق في مسيرة التقدم العلمي والإقتصادي والفكري والمعرفي والأخلاقي، مثقل بأعباء كراهيات وتقسيماات داخلية تعيق حركته.

فمرحلة إشراق الحضارة الإسلامية والعربية إشمطت على نماذج متقدمة للتنوع

6 - معنى le droit de cité - هو قبول الفوارق في المعاملات كارتداء الثياب الخاصة دون غيرها للتعرف على الذميين.

والتعدد والتعايش البناء الذي نتج عنه أبهى التجليات المعرفية والفكرية والإنسانية عبر تاريخ المنطقة. كما أن أقول نجم تلك المرحلة كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بإرتفاع الأصوات الداعية إلى التصنيف والتجزئة.

● العدالة

إن من ملامح و شيم هذا التعايش إقامة العدل (RAWLS, 1971) بين الجميع لأنه قوام العمران. فلا معنى لمجتمع تزرخ أغليته تحت براثن الفقر المدقع وتستمتع أقليته بالغناء الفاحش. كما لا يليق بهذا المجتمع المنشود تغليب أغلبية على حساب أقلية دون إحساس الجميع بالضميم والعدوان، فعليه يكون للجانب التشريعي والقانوني دور الإنصاف وإرجاع الحقوق لأصحابها.

ففي باب «العدالة» يرى جون رولس أنها الفضيلة الأولى للمؤسسات الإجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية. ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت كفئة وجيدة التشكيل لابد من إبطالها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة. فكل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للإنتهاك بالإستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لمصلحة ورفاهية المجتمع.

و يتطلب هذا التغيير تحرير العقل من كل الشوائب التي سيطرت لقرون على المنطقة بأسرها وجعلت مجتمعنا يقبع تحت أغلال قوى متسلطة هدفها التلاعب بالمشاعر وإضرام نار العداوة والكره بين البرية. فعند تحرير العقل يستطيع المرء أن يرى الأشياء بعينه لا بعين العباد ويفكر في الأمور بفكره لا بفكر الآخرين، فينفتح على الآخر دون تعصب أو أفكار مسبقة راجياً الإستفادة والإفادة فنتسع آفاق المعرفة الحبية بين الجميع.

8. تحديات التعايش:

● عراقيل العادات والتقاليد / عراقيل مناحي التعليم

فهل يمكن أن نحافظ على طرقنا القديمة في التفكير، التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة، ثم نتوقع واقعا مختلفا في المستقبل؟ أي جوانب من تقاليدنا يمكن أن تعرقل التعايش السلمي وأي منها يمكن أن تغذيه؟ وتقييم بعض جوانب العادات والتقاليد لا يعني رفض التاريخ أو دحض للهوية ولكنه فحص صادق ونزيه لتحليل واقعنا وأسبابه ولخط مستقبل أفضل.

على نفس المنوال علينا أن نفحص أساليب و نهج التعليم المتبعة في بلادنا ونبحث عن الجوانب الهدامة فيها. فمثلاً ما الجوانب التي قد تؤدي بأولادنا إلى التضحية بحياتهم ومستقبلهم لأغراض فكر متطرف بدلاً من أن يقضوا أعمارهم النفيسة لنفع العالم والسعي لأهداف سامية؟ وفي نفس هذه المناهج التعليمية، ما المفاهيم التي تشوه دور المرأة في المجتمع وتكبح جماحها؟ هل تشجع تلك المناهج على التعصب والعنف؟ هل تغذي ثقافة المنافسة وتكرسها كمييار لتقييم مهارات وقدرات الناشئة دون اعتبار للقيم التي ميزت و ستميز دوماً الإنسان ككائن روحاني حباه الله بالعقل وميزه عن سائر الكائنات ليكون في خدمة أخيه البشر؟ هذه الثقافة تُغفل عن القيمة الحقيقية للعلم والمعرفة التي هي أحد أجنحة الإنسان التي بدونها إستحال الطيران في سماء الرخاء والإزدهار. ليصير المرء بذلك فريسة للجهل والتقليد يتلاعب به علماء شوّهوا الدين الحنيف وجعلوا منه مطية لتحقيق رغباتهم السلطوية والهيمنة التي كرس في الأخير التعصبات وعدم قبول الآخر مما هدد روح التعايش الذي ساد المنطقة لقرون. أما الجناح الثاني للإنسان فيتمثل في القيم الروحية التي يجب أن لا نغفل عنها إن كنا نريد تحقيق توافق بين العلم والدين كأساس متين لكل ترقى مادي وروحاني لمجتمعاتنا.

9. الخاتمة:

من الواضح أننا في مفترق مسارات وإختيارات لا غنى عنه إن كنا نأمل في تحقيق مواطنة، بل قل حضارة، مبنية على المساواة وعلى العدل. فالمحك سيكون مراجعة عميقة للمنظومة القيمية والقانونية للمجتمع بأسره.

فعلى هذا الأساس، علينا بناء وعي أعلى بقضايا الديمقراطية والعدل كما أسس له جون رولس (A Theory Of Justice, 1971) بحسّ ووعي مواطني. فيكون كلّ فرد قيمة وثروة في ذاته، أيّاً كان ضميره ومعتقده، لا يُضحى به على عتبات، ما يسمى، «بالصالح العام». سيتحقق من خلال هذا الوعي، كما تشير لذلك لندا بوسنيك (The Citizen and the Alien: Dilemmas of Contemporary Membership, 2008) مواطنة كفيلة بتحقيق منظومة حوكمة ديمقراطية وتشاركية أي أن الكل منخرط في بناء المجتمع.

نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأنّ البشر جميعاً خلّقوا لكي «يخدموا حضارة دائمة التقدّم» وبأنّه «ليس من شريم الإنسان أن يسلك مسلك وحوش الغاب»، وبأنّ الفضائل التي تليق بكرامة الإنسان هي الأمانة، والتسامح، والرحمة، والرأفة، والألفة مع البشر أجمعين. وهذه الإعتبارات هي التي تحرك فينا مشاعر إيمان ثابت لا يتزعزع

بأنَّ الإِتِّحَادَ وَالسَّلَامَ هُمَا الْهَدَفُ الَّذِي يُمْكِنُ تَحْقِيقُهُ وَيَسْعَى نَحْوَهُ بَنُو الْبَشَرِ.
 وبما أن البشرية متشعبة إلى حد كبير، فمن الأفضل تقييم التنمية الحقيقية من قبل
 الناس أنفسهم، سواء كانوا يعملون بشكل فردي أو كمجتمعات، من حيث التحسن العام
 في نوعية حياتهم.
 إنَّ رَغْبَتَنَا الْمَخْلِصَةَ فِي أَنْ نَنْقُلَ إِلَيْكُمْ مَا يُسَاوِرُنَا مِنْ فَوْرَةِ الْأَمَلِ وَعُمُقِ الثَّقَّةِ،
 تَحَدُّونَا إِلَى الْإِسْتِشْهَادِ بِهَذَا الْوَعْدِ الْأَكِيدِ لِحَضْرَةِ بَهَاءِ اللَّهِ:
 «لِسَوْفِ تَزُولُ هَذِهِ التَّزَاعَاتُ الْعَدِيمَةُ الْجَدْوَى، وَتَتَقَضِّي هَذِهِ الْحُرُوبُ
 الْمُدْمِرَةَ، فَالسَّلَامُ الْعَظِيمُ لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ».

10. المراجع المذكورة:

- Amin MAALOUF .(2001) .Les Identités Meurtrières .Paris: Grasset.
- Arnold TOYNBEE .(1977) .La Grande Aventure de l'humanité .Bruxelles: Elsevier Séquoia.
- Attilo PETRUCCIOLI .(1990) .Dar al-Islam .Liège: Pierre Mardaga.
- E. H. CARR .(1964) .What is History ? New York: Penguin Books.
- Edgar MORIN .(2001) .La Méthode 5. L'identité humaine .:Paris: Seuil.
- Edgar MORIN .(2011) .La Voie: Pour l'avenir de l'humanité .Fayard.
- Edgar MORIN 11) .Février .(2016 ,Le temps est venu de changer de civilisation) .Denis Lafay 1 (المحرر) تاريخ الاسترداد 1 La Tribune: <http://acteursdeleconomie.latribune.fr/debats/grands-entretiens/>
- 2016-02-11/edgar-morin-le-temps-est-venu-de-changer-de-civilisation.html
- Edgar MORIN .(1999) .Les Sept Savoirs Nécessaires à l'Education du futur .Paris: du Seuil.
- Emmanuel (1784) KANT .(1784) .Idée d'Une Histoire Universelle Au Point De Vue Cosmopolitique) .Philippe Folliot (المترجمون) ,Berlin: Académie de Berlin.
- Francis FUKUYUAMA .(1992) .La Fin de l'Histoire et le Dernier Homme15 تاريخ الاسترداد . Aout, 2016 من http://www.suz.uzh.ch/dam/jcr:00000000-36d7-41d4-0000-00000936ea84/Francis_Fukuyama.pdf
- Frédéric LENOIR .(2012) .La Guérison du Monde .Paris: FAYARD.
- James Hampshire .(2013) .The Politics of Immigration - contradictions of the liberal state .Polity.
- John RAWLS .(1971) .A Theory Of Justice .Massachusetts: Harvard University Press.

- Joseph Carens .(2013) .The Ethics of Immigration .Oxford University Press.
- Linda Bosniak .(2008) .The Citizen and the Alien: Dilemmas of Contemporary Membership .New Jersey: Princeton University Press.
- Michel FOUCAULT .(1975) .Surveiller et Punir: Naissance de la Prison .GALLIMARD.
- Niraja Gopal Jayal .(2013) .Citizenship and its Discontents : an Indian History .Harvard University Press.
- Pierre BOURDIEU .(1978) .La Reproduction : éléments pour une théorie du système d'enseignement .LES EDITIONS DE MINUIT.
- Rogers Smith» .(2001) .Citizenship and the politics of people building .«Citizenship Studies 5.1.73-96 ، الصفحات
- Samuel P. HUNTINGTON .(1997) .Le Choc Des Civilisations .Paris: ODILE JACOB.
- Samuel P. Huntington .(1996) .the Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (الإصدار طبعة ثانية). (طلعت الشايب، المترجمون) New York: Simon & Schuster.
- Seyla Benhabib .(2005) .Borders, boundaries, and Citizenship .Political Science and Politics.673-677 ، الصفحات
- Thomas H Marshall .(1950) .Citizenship and Social Class .Cambridge.
- Thomas HOBBS .(1651) .LEVIATHAN - or the Matter, Forme and Power of a Commonwealth Ecclesiastical and Civil) .Philippe Foliot (المترجمون) London: Andrew Crooke.
- إدغار موران. النهج ، إنسانية البشرية ، الهوية البشرية. (هنا صبحي، المترجمون)
- البهائيون. (01 جانفي 2018). Blog. تاريخ الاسترداد 16 مارس، 2018، من البهائيون في تونس- حوارات تونسية: <https://www.hiwaratbahaitn.org/blogbahai>
- الطاهر، الحداد. (2011). امرأتنا في الشريعة والمجتمع. القاهرة - بيروت: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني.
- امين معلوف. (1999). الهويات القاتلة - «قراءة في الانتماء والعولمة». دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الإله الملاح. (2001). تاريخ هيرودوت. (عبد الإله الملاح، المترجمون) أبوظبي: المجمع الثقافي.
- عبد الرحمان ابن خلدون. (2015). مقدمة ابن خلدون. (درويش الجويدي، المترجمون) بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.
- عبد الرحمن بدوي. (1981). النقد التاريخي: المدخل الى الدراسات التاريخية لأنجلو و سينوبوس نقد النص لبول ماس التاريخ العام لكانت. الكويت: وكالة المطبوعات.
- عبدالرحمان بدوي. (1981). النقد التاريخي. الكويت: وكالة المطبوعات.
- فرانسيس فوكوياما. (1993). نهاية التاريخ وخاتم البشر. (حسين أحمد أمين، المترجمون) القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.